



قرار وزاري رقم (279) لسنة 2020  
في شأن استقرار العمالة بمنشآت القطاع الخاص  
خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد

وزير الموارد البشرية والتوظيف:

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل، وتعديلاته،
- وفي إطار الجهود التي تقوم بها الدولة لمكافحه واحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد،
- وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشؤون الموارد البشرية،
- وللصالح العام،

قرر:

**المادة ( 1 )**

تلتزم كافة المنشآت المسجلة بالوزارة، بالعمل وفق أحكام هذا القرار لتنظيم علاقة العمل بالتوافق بين صاحب العمل والعامل غير المواطن المصرح له بالعمل بالمنشأة، وذلك للمحافظة على مصلحة الطرفين خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

**المادة ( 2 )**

على المنشآت المتأثرة بالإجراءات الاحترازية المشار إليها، والتي ترغب في إعادة تنظيم العمل لديها، أن تتدرج فيما تقوم به من إجراءات، بالاتفاق مع العامل غير المواطن، وفق الآتي:

1. تطبيق نظام العمل عن بعد.
2. منحه إجازة مدفوعة الاجر.
3. منحه إجازة بدون اجر.
4. خفض اجره بشكل مؤقت خلال الفترة المشار إليها.
5. خفض اجره بشكل دائم.





